اقتصاد

تزايد المتعثرين في الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني النائب ضرار الحراسيس في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إن عدد المتعثرين مالياً من الأفراد يشهد ارتفاعاً شهرياً في المملكة، بسبب عدم القدرة على تسديد الأقساط والقروض المترتبة عليهم لصالح المصارف. وتوقع أن ترتفع أعداد المتعثرين إلى أكثر من مليون شخص خلال الأشهر المقبلة، معتبراً أن تأجيل الأقساط لعدة أشهر من شأنه تخفيض نسبة المتعثرين. ولفت إلى أن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات حتى الآن لمعالجة أوضاع المتعثرين، ومنحهم الفرص الكافية لتصويب أوضاعهم والعمل على منع حبس المدين من خلال تعديل قانون التنفيذ القضائي. وأكد أن البنوك لم تتجاوب بالشكل المطلوب مع مطالب تأجيل الأقساط المترتبة على المواطنين لعدة أشهر لتخفيف الأعباء عنهم، والتي تفاقمت بسبب جائحة كورونا.

وشرح أن جمعية المصارف اكتفت بالطلب من البنوك تأجيل الأقساط المستحقة لها على المقترضين لشهر نيسان/ أبريل فقط، مشيرا إلى أن القرار لن يحدث فرقا بالنسبة للمواطنين كونه يقتصر على شهر واحد ويأتي بالتزامن مع شهر رمضان الذي ترتفع فيه متطلبات الأسر وإنفاقها على المواد التموينية. ولفت النائب الحراسيس إلى أنه نتيجة لعدم تجاوب البنوك مع تلك المطالب، فإنه سيتم دعوة محافظ البنك المركزي زياد فريز لاجتماع خلال الأسبوع المقبل، للضغط مجددا على البنوك لتأجيل أقساط المقترضين من الأفراد لمدة أربعة أشهر. وأضاف أن على البنوك أن تكون أكثر تعاونا وإيجابية مع الأوضاع التي يمر بها المواطن الأردني في هذه المرحلة، والتي نتج عنها تدهور الأوضاع المعيشية وتراجع القدرات الشرائية وفقدان أعداد كبيرة لوظائفهم وإغلاق العديد من القطاعات والمنشآت في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة وباء كورونا. وأشار إلى تحقيق البنوك نتائج مالية إيجابية وبمردود عال على مدى العقود الماضية، وهي نتاج الفوائد والعوائد المتحققة من القروض والتسهيلات الائتمانية، واليوم مطلوب منها الوقوف إلى جانب المواطن وتحمل جزء من المعاناة ولو بتأجيل الأقساط من دون إضافة عمولات وفوائد جديدة.

وبحسب بيانات البنك المركزي الأردني تجاوزت مديونية الأفراد في الأردن 15 مليار دولار، وهو الموثق في كشوفات البنوك المحلية، فيما هنالك مديونية لجهات أخرى غير المصارف، ما يرفع حجم ديون الأفراد عن هذا المبلغ. وقال رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب خالد أبو حسان لـ«العربي الجديد» إن المواطنين والقطاعات الاقتصادية تمر اليوم بظروف صعبة للغاية بسبب تداعيات جائحة كورونا، ما زاد الأعباء المالية على المواطنين لدرجة عدم قدرتهم على تسديد التزاماتهم المالية، إضافة إلى أن القروض المجدولة تسهم في توجيه الأقساط لمجالات إنفاق أخرى أساسية لدى المواطن.

وتوقع البنك الدولي أن تزيد نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,3 دينار يومياً (1,83 دولار) وهو خط الفقر المدقع عالمياً، خلال العام الحالي عن 27 في المائة، وكذا ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2,25 دينار يومياً إلى 19 في المائة.

نشاط ألماني قياسي

أظهر مسح الجمعة أن ثقة الشركات الألمانية بلغت أعلى مستوياتها في قرابة عامين في مارس/ آذار، إذ أبقت زيادة الطلب على السلع المصنعة في أكبر اقتصاد في أوروبا في حالة من النشاط خلال ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا وقيود العزل العام. وقال معهد إيفو إن مؤشره لمناخ الأعمال ارتفع إلى 96,6، وهي أعلى قراءة منذ يونيو/ حزيران 2019، من مستوى معدل بالزيادة عند 92,7 في فبراير/ شباط. وقال كليمنس فيوست رئيس إيفو «الشركات تشعر بالرضا على نحو ملحوظ إزاء أوضاعها الحالية، على الرغم من ارتفاع أعداد الإصابات، بدأ الاقتصاد الألماني الخريف بثقة». وقال إيفو إنّ الطلب المرتفع على السلع الألمانية يشير إلى انتعاش في القطاع الصناعي، حيث سجّل التفاؤل أعلى مستوياته منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2010.

أخبار

استكمال انابيب نورد ستريم 2

نقلت وكالة أنباء تاس الجمعة عن رئيس مجلس إدارة شركة غازبروم الروسية المنتجة للغاز فيكتور زوبكوف قوله إن تشييد خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الممتد إلى ألمانيا سيُستكمل بنهاية العام الجاري على الرغم من معارضة

الولايات المتحدة للمشروع. وقالت الولايات المتحدة هذا الأسبوع إن العقوبات على خط الأنابيب باتت احتمالا واقعيا. ويهدف المشروع، الذي تقوده غازبروم مع شركائها الغربيين، إلى توصيل الغاز الروسي إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق. وتقول واشنطن إن خط الأنابيب سيزيد نفوذ موسكو الإقليمي على نحو خطير. وسيتفادى خط الأنابيب المرور بأوكرانيا، مما يحرمها من إيرادات عبور مجزية في وقت تخوض فيه كييف مواجهة مع موسكو.

تأخر تعافي اقتصاد أوروبا

رجّح عدد متزايد من خبراء الاقتصاد أن تدهور الوضع الصحيّ سيؤخر التعافي الاقتصادي في أوروبا حيث عادت أعداد الإصابات للارتفاع وأُقرّت قيود في ظلّ بطء حملات التلقيح. وفتح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هذا النقاش في بروكسل بقوله إن استجابة الاتحاد الأوروبي «كانت على مستوى التحدي» إثر الموجة الوبائية الأولى في ربيع عام 2020، «لكن يجب بلا شكّ أن نعزّز الاستجابة في أعقاب الموجتين الثانية والثالثة». وقدّرت شركة تأمين القروض «أولر هيرمس» أن الاتحاد الأوروبي متأخر سبعة أسابيع في تحقيق هدفه تلقيح 70 في المائة من سكانه بحلول نهاية العام، معتبرة أن التأخير يمكن أن يكلّف الاتحاد الأوروبي خسائر تصل إلى 123 مليار يورو عام 2021.

الوباء يزيد أزمات الفقراء

دعت أكثر من 60 وكالة دولية إلى التمويل الفوري لإعادة مكاسب البلدان النامية إلى المسار الصحيح بعد أن أدت جائحة كوفيد-19 إلى اتساع نطاق عدم المساواة وأسوأ ركود منذ 90 عامًا وانزلاق ما يقدر بـ 120 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع وخسائر كبيرة في عائدات الضرائب والتجارة والاستثمار الأجنبي للعديد من البلدان. وأشار تقرير تمويل التنمية المستدامة 2021، الذي أصدرته الأمم المتحدة إلى فقدان ما يقدر بـ 114 مليون وظيفة خلال الوباء، وانخفاض التحويلات ذات الأهمية البالغة للعديد من البلدان الفقيرة، وزيادة الديون. وقالت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد إن 16 تريليون دولار من أموال التحفيز والتعافي غير المسبوقة ساعدت في التخفيف من «أسوأ آثار هذه الكارثة العالمية، لكن أقل من 20 في المائة منها ذهب إلى البلدان النامية».

تراجع قياسي لتجارة إيران مع الصين بسبب العقوبات

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أعلن رئيس غرفة التجارة بين إيران والصين مجيد رضا حريري، الجمعة، قبيل وصول وزير الخارجية الصيني وانغ لي إلى طهران، أن حجم التجارة بين البلدين سجل تراجعاً قياسياً مع انخفاضه إلى 20 مليار دولار في نهاية العام 2020. وأكد حريري، لوكالة «إيلنا» الإيرانية، أن هذا المستوى من التجارة بين البلدين هو الأدنى منذ 16 عاماً.

وأوضح أن البيانات تؤكد أن حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الصين وإيران هبط في نهاية العام الماضي إلى 16 مليار دولار، مشيرا إلى أنه قد لا يبلغ حتى 20 مليار دولار مع احتساب تصدير النفط إلى الصين بشكل غير رسمي.

وأعرب عن أمله في أن يشهد الاقتصاد الإيراني في العام الجديد، الذي بدأ مع 21 مارس/ آذار الحالي، «وضعا أفضل بالنظر إلى المسار الإيجابي الذي يُلاحظ لحل المشاكل مع أميركا وكذلك تأقلم اقتصاد العالم مع مرض كورونا المستجد، وارتفاع أسعار النفط».

وأشار حريري إلى المباحثات الإيرانية الصينية للتوصل إلى وثيقة التعاون الشامل لـ25 عاماً، معربا عن أمله في أن يتفق الطرفان عليها خلال الفترة المقبلة. غير أن وكالات أنباء إيرانية توقعت أن يتم التوقيع على الوثيقة السبت، بين وزيري خارجية إيران والصين. وأجرت إيران والصين مفاوضات خلال العام الماضي لإبرام اتفاقية الشراكة الاستراتيجية لربع قرن في مختلف المجالات، لا سيما المجال الاقتصادي.

وأثارت هذه الاتفاقية مع الصين انتقادات في أوساط إيرانية بعد رواج أنباء عن تسليم إيران جزراً لبكين وامتيازات هائلة أخرى، لكن إيران نفت هذه الأنباء. وتشير التقارير إلى أنّ برنامج التعاون الاستراتيجي بين إيران والصين يتضمن استثمارات صينية هائلة في إيران، تقدر قيمتها بـ400 مليار دولار على مدى 25 عاما، منها 280 مليار دولار حجم الاستثمارات المتوقعة في قطاعي الغاز والنفط الإيرانيين، و120 مليار دولار في شبكة الطرقات والمطارات والسكك الحديدية.

وأكدت وزارة التجارة الصينية، الخميس، أن بكين لم تتلق إشعارا من الإدارة الأميركية الراهنة بفرض عقوبات على النفط الإيراني الذي فرضت عليه الإدارة الأميركية السابقة حظرا شاملا اعتبارا من الثاني من أيار/ مايو 2019.

مال وأعمال

تصنيف يُقلق المغرب

مساعٍ للخروج من قائمة غسل الأموال

يسعى المغرب إلى الخروج سريعاً من القائمة الرمادية لمجموعة العمل الدولي حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عبر التطابق مع المعايير اللازمة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يسابق المغرب الزمن من أجل الخروج بسرعة من القائمة الرمادية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجموعة العمل المالي (GAFI). وأفضت حساسية الموضوع إلى تشكيل لجنة تضم مختلف الوزارات والإدارات المعنية، بهدف وضع خطة عمل وإعداد تقرير يفترض بعثه إلى مجموعة العمل المالي كل أربعة أشهر بهدف توضيح الإصلاحات التي يجري القيام بها من أجل الإفلات من القائمة الرمادية.

وبأتي ذلك بعدما عمدت المجموعة، في الخامس والعشرين من فبراير/ شباط الماضي، إلى إدراج المملكة ضمن اللائحة الرمادية، أي البلدان التي تستدعي مراقبة مكثفة. وتضمنت تلك اللائحة سبع عشرة دولة، حيث يتم تجديدها كل أربعة أشهر حسب تطور التشريعات في اتجاه 40 توصية تحددها تلك المنظمة باعتبارها معايير ملزمة للخروج من اللائحة.

واعتبرت المنظمة أن المغرب يستجيب لـ37 معياراً، ويحتاج إلى تأهيل ممارسته على مستوى ثلاثة معايير تتعلق بتنمية الوسائل البشرية والمادية المخولة لهيئات المراقبة، وتخطي ضعف العقوبات في حق المخالفين للقانون، وتطوير الجوانب المتصلة بتبادل المعلومات بين المؤسسات والمهنيين. وتعتبر المنظمة أنه منذ انخراطه في المجهود العالمي لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حقق المغرب العديد من التقدم من أجل ملاءمة ترسانته القانونية مع المعايير التي تحددها المنظمة، علماً أن الحكومة وضعت مشروع قانون يرمي إلى مراجعة تعريف غسل الرساميل وتشديد العقوبات الحالية.

ورأى الخبير في القطاع المصرفي، عضو الجامعة المغربية لحقوق المستهلك محمد العربي، أن المغرب انخرط في وضع الأسس القانونية والفنية، بهدف التصدي لغسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، التي تتعاظم أخطارها بسبب الرقمنة التي يتسم بها الاقتصاد والمعاملات المالية. ولفت في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن هذه التحديات تفرض تطوير مقاربات استباقية في مواجهة العمليات المالية المُقذرة.

وذهب الاقتصادي علي بوطيبة إلى أن وجود المغرب في اللائحة الرمادية سيفضي إلى تردد المستثمرين الأجانب في المجيء إلى المملكة خوفاً من المنافسة غير المشروعة واحتمالات وجود فساد في القطاعات، علما أن المملكة تعول على الاستثمارات الأجنبية لتنمية الاقتصاد، خاصة مع انتشار فيروس كورونا وتأثيره على الكثير من القطاعات الأساسية في البلاد.

> لجنة عالية المستوى ستعد تقارير دورية حول الإصلاحات

وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن وجود بلد على اللائحة الرمادية سيؤدي إلى مواجهة صعوبات عند التصدير على اعتبار أن البلدان المستوردة ستراوحها شكوك حول وجود بعض التكاليف المخفية المخفضة، ما سيثير مشكلات في هذا الإطار قد تؤثر على الوضعية التجارية للمملكة.

وسعى المغرب إلى دفع أصحاب المهن غير المالية نحو ضرورة المساهمة في الوقاية من غسل الأموال، خاصة المحاسبين المعتمدين والوكلاء والوسطاء العقاريين وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة والكازينوهات والعاملين في تجارة الأعمال الفنية والشركات التي تقدم خدمات في مجال إحداث المقاولات وتنظيمها وتوطينها.

وتفرض القوانين في المغرب على كل مصرف التوفر على وحدة مستقلة، مهمتها تدبير منظومة اليقظة والمراقبة الداخلية، حيث تعود إليها دراسة العمليات غير الاعتيادية أو المعقدة، والسهر على تتبع الحسابات التي تسجل عمليات غير اعتيادية أو مشبوهة. كما تشدد القوانين على محاصرة علاقات الأعمال التي يمكن أن تنطوي على مخاطر مرتفعة.

وبعث وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون بخطاب إلى مجموعة العمل المالي، من أجل الطمأنة حول الانخراط في الإصلاحات الضرورية، فيما اعتبر محافظ البنك المركزي عبد الجواهري أن مشروع القانون حول مراجعة التدابير حول غسل الأموال، الذي أحيل إلى البرلمان من أجل البت فيه، يعتبر مهماً جداً في إطار الالتزام بالمعايير الدولية. وشدد على ضرورة أن يكون موافقاً للقواعد التي تضعها مجموعة العمل المالي. ويجب على المغرب تعزيز الموارد البشرية والمالية لهيئات المراقبة، خاصة وحدة معالجة المعلومات المالية، التي يعود إليها حصر المعلومات ذات الصلة بغسل الأموال ومعالجتها والبت في مال البيانات المعروضة عليها وإصدار الأوامر بالتحقيقات.

وأكد الجواهري على أن اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة رئيس الحكومة، تضم كل الوزارات والإدارات المعنية بهدف تحديد المسؤوليات وبلورة تقرير سيرسل إلى المنظمة الدولية كل أربعة أشهر. وشدد على أنه يفترض في المغرب توفير الموارد البشرية والمالية لهيئات المراقبة، وفي الوقت نفسه ضرورة سد الثغرات التي تعود لعدم معرفة بعض الفاعلين بتفاصيل المواضيع التي تهم تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب.

وضرب مثلا المهن غير المنظمة، مثل تجار المجوهرات والموثقين والوكالات العقارية، التي تبين لبعثة مجموعة العمل المالي منذ ثلاثة أعوام، أنها لا تتوفر على معرفة وافية حول مواضيع مكافحة تبييض الأموال أو محاربة الإرهاب.

البقاء على اللائحة الرمادية قد يؤثر على الاستثمارات (Getty)

سورية

أسعار المواد الغذائية ترهق المواطنين

امين العاصي

ارتفعت أسعار المواد الغذائية في مناطق سيطرة النظام السوري إلى مستويات غير مسبوقة، مع ارتفاع الدولار إلى 4 آلاف ليرة سورية. ويقول أبو إبراهيم المقيم في ضواحي دمشق لـ«العربي الجديد» إن سعر صحن البيض والمتضمن 30 بيضة سجل 8600 ليرة أي ما يعادل أكثر من دولارين ونصف الدولار. ويعتقد أبو إبراهيم إن الرقابة على السلع التموينية التي تنظمها مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات «إعلامية لا أكثر وتستهدف صغار التجار أو أصحاب المحال التجارية، ولا تشمل المستوردين والتجار الكبار الذين يفرضون على أصحاب المحال التجارية أسعاراً مخالفة تماما للأسعار التي تضعها وزارة التجارة».

وأعلنت الوزارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أنها نظمت في دمشق خلال الربع الأول من العام الجاري 684 ضبطاً لمخالفات تموينية «جسيمة» متعلقة بالمحروقات. وبينت أنها نظمت 26 ضبطا تموينيا في مخالفات الاتجار بالخبز التمويني. وتؤكد مصادر «العربي الجديد» أن هناك عائلات كثيرة تقف على حافة الجوع نتيجة ارتفاع الأسعار وتدني القيمة الشرائية لليرة السورية، مشيرة إلى أن راتب الموظف يتراوح ما بين 15 إلى 20 دولاراً، وهو ما يدفع الكثير من الناس للاستغناء عن الكثير من المواد الغذائية والاستهلاك بالحدود الدنيا».

وتبيّن سماح القاطنة في ضاحية اشرفية صحنايا جنوب دمشق، أن أصحاب المحال التجارية «يبيعون المواد الغذائية وفق سعر الدولار في اليوم ذاته». وأضافت: «منذ أكثر من عام لم تدخل اللحمة إلى بيتي، فالأسعار ترتفع ولكنها لا تنزل عندما يتحسن أحياناً وضع الليرة أمام الدولار».

> انهيار الليرة واستنسابية الرقابة يطبقان على الأسواق

ويقول مصدر لـ«العربي الجديد» مقيم في العاصمة فضّل عدم ذكر اسمه: «هناك تخوّف حقيقي من تبعات ارتفاع الأسعار، حيث يطرق الجوع الأبواب ويزيد من مشكلات الأسر». ويشير إلى أن النظام «لم يعد بإمكانه فعل شيء أمام تردي الحالة المعيشية في مناطق سيطرته، بحيث لا يمتلك لا الأدوات ولا الإرادة للالتفات إلى الأوضاع المعيشية للناس»، مضيفاً: «التلفزيون الرسمي يعرض برامج تستضيف مختصين لإقناع الناس أن السكر مضر والخبز مضر، وهو دليل واضح على العجز، ما قد يدفع بعض الناس للحصول على طعام لأطفالهم بالقوة».

وعمّق تطبيق قانون «قيصر» في منتصف العام الماضي الأزمات الاقتصادية للنظام، كما شل القانون حلفاء النظام وأفقدهم القدرة على دعمه وهو ما مهّد الطريق أمام الانهيار الحاصل اليوم.

ليبيا

نصف مخصصات التنمية للنفط والكهرباء

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشفت بيانات رسمية عن الموازنة الليبية الجديدة أن حوالي نصف مخصصات التنمية ستكون موجهة لقطاعي الكهرباء والنفط. وشرحت الأرقام أن هذه المخصصات قيمتها 22,350 مليار دينار (5 مليارات دولار)، وتشكل 25 في المائة من حجم الإنفاق العام، وهي أكبر حصة لمشاريع التنمية خلال عشر سنوات، حيث كانت لا تتعدى 10 في المائة من حجم الموازنات السابقة.

وأوضحت البيانات أن مخصصات التنمية تتوزع على ثمانية بنود، أولها دعم المؤسسة الوطنية للنفط بقيمة 7 مليارات دينار بالإضافة إلى الشركة العامة للكهرباء بقيمة 4,5 مليارات دينار، بما يشكل نسبة 51 في المائة من حجم الأموال المخصصة لمشروعات التنمية في موازنة 2021. وشملت هذه المشروعات أيضاً إعادة الإعمار بقيمة 2,4 مليار دينار، وبقيمة 4,5 مليارات دينار لمشروعات القطاعات الحكومية، وتمويل مشروعات الدراسات العليا بقيمة 1,6 مليار دينار، بالإضافة إلى التنمية المحلية بمليارَي دينار وكذلك تخصيص مشروعات الشباب بمليار دينار، ودعم النهر الصناعي بقيمة 250 مليون دينار ليبي.

محاولات لتطوير خدمات الكهرباء (محمود تركية/ فرانس برس)

وكشفت مصادر من المؤسسة الوطنية للنفط لـ«العربي الجديد» أن المؤسسة لديها مشروع خطة استثمارية خلال 2021 حتى 2023 بقيمة 4,5 مليارات دولار لرفع معدلات الإنتاج النفطي إلى 2,1 مليون برميل يومياً، بمعدل إنفاق سنوي 1,5 مليار دولار. ويبلغ إنتاج ليبيا من النفط 1,3 مليون برميل يوميًا.

وقال المحلل المالي سليمان الشحومي في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن الأولويات الملحة في المدى القصير تدور حول الاهتمام بصناعة النفط والتركيز عليها ودعمها مالياً، واستخدام الموارد المالية النفطية ذات العائد الموثوق به لتنمية مشاريع أخرى.

وتعرض قطاع النفط الليبي خلال الفترة الزمنية 2011-2020 لصدمات محلية تمثلت في الإغلاق المتكرر لحقول الإنتاج وموانئ التصدير وبالتالي فرض القوة القاهرة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، ما تسبب بتدني الإنتاج والتصدير إلى مستويات 90 ألف برميل في اليوم خلال العام الماضي، مع تحقيق إيرادات صفرية. وبلغت الخسائر المالية نتيجة الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية خلال الأعوام من 2013 حتى 2020 حوالي 180 مليار دولار.

وتعتمد البلاد على القطاع النفطي اعتمادًا كليًا في تسيير النشاط الاقتصادي، إذ يشكل حوالى 68 في المائة من هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم صادراته بما لا يقل عن 96 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية للبلاد.

تحقيق

تراقب الأسواق العالمية تطورات تعويم الناقلة العملاقة التي تغلق قناة السويس منذ الثلاثاء. شحنات بمليارات الدولارات تواجه تحديات لم تكن في الحسبان، تأخر الرحلات وارتفاع في تكاليف الشحن، والانعكاسات تطاول سلعاً مختلفة، أبرزها النفط والغاز

شريان تجاري مقطوع

أزمة السويس تعرقل شحنات عالمية ضخمة

للحدث ـ **العربي الجديد**

قناة السويس مقطوعة، والأزمة قد تمتد حتى الأسبوع المقبل. الإمدادات التجارية العالمية تفقد أحد أهم شرايينها. شركات الشحن العالمية سفنها في ورطة. الشركات والمستوردون يحاولون تخطي القناة عبر مسارات أخرى تزيد مدة الرحلات وترفع تكاليف الشحن. العالم يمر في أزمة إمدادات جديدة تهدد بنقص توافر عدد من السلع وارتفاع أسعارها على المستهلكين.

إذ أكد خبراء ملاحة لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أن الجهود لإزاحة سفينة الحاويات الضخمة «إيفر غيفن» التي تسد قناة السويس ستستغرق حتى يوم الأربعاء المقبل على الأقل، وهي فترة أطول من التوقعات التي كانت سائدة. هكذا، تزداد احتمالية أن يتسبب الحادث في حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية من النفط، إلى الحبوب والسيارات، ليمتد التأثر على شركات كبرى للبيع عبر الإنترنت، أبرزها «أمازون».

وشرحت المصادر للوكالة الأميركية أن مهمة إعادة تعويم السفينة التي تبلغ حمولتها 200 ألف طن، والتي لا تزال عالقة بقوة عبر قناة التجارة البحرية الحيوية، ستتطلب حوالي أسبوع من العمل وربما أطول. وكان من المتوقع في البداية أن تستمر جهود الإنقاذ ليومين فقط.

عرقلة 300 ناقلة

ولم ينجح العمل منذ يوم الثلاثاء بواسطة القاطرات والحفارات، وهي معدات صغيرة مقارنة بالسفينة التي يبلغ طولها 400 متر، وامتد طابور انتظار الناقلات العابرة للمحيطات المحملة بمليارات الدولارات من النفط والسلع الاستهلاكية إلى أكثر من 300 ناقلة وفقاً لبيانات بلومبيرغ.

وفي حالة الحاجة إلى تفريغ الحمولة من السفينة العالقة، أو إجراء إصلاحات واسعة النطاق للقناة نفسها، «فمن المؤكد أن فترة التوقف في القناة قد تستمر لمدة أسبوعين على الأقل»، وفقًا لراندي جيفينز، نائب الرئيس الأول لشركة إيكويتي لأبحاث نقل الطاقة عبر البحار.

ويمر حوالي 12 في المائة من التجارة العالمية عبر القناة كل عام، كل شيء من النفط الخام إلى الحبوب إلى القهوة سريعة التحضير. ومن دون قناة السويس، يتعين على ناقلات عملاقة تحمل النفط الخام مثلاً من الشرق الأوسط إلى أوروبا أن تسافر لمسافة 6000 ميل إضافية حول رأس الرجاء الصالح في أفريقيا، مما يضيف حوالي 300 ألف دولار في تكاليف الوقود. والقناة هي الممر الرئيسي لواردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط وبعض الشحنات القادمة من البحر المتوسط إلى آسيا.

وتضاعف سعر شحن حاوية 40 قدمًا من الصين إلى أوروبا أربع مرات تقريبًا مقارنة بالعام الماضي، مما أضاف عبئًا جديدًا على سلاسل التوريد العالمية التي تعاني بالفعل من جائحة كورونا التي زرعت الكثير من الفوضى. وقال كريس روجرز، كبير محللي التجارة في بانجيفا من ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتليجنس، «من المرجح أن تؤدي التأخيرات إلى زيادة تكاليف الشحن، إضافة إلى الضغط التضخمي الموجود بالفعل على سلاسل التوريد. ستكون آثار الارتفاع على المدى القصير زيادة في احتمالية نفاد المخزون في السلع الاستهلاكية، والمخاطر المتمثلة في أن سلاسل التوريد التصنيعية التي تعرضت بالفعل للاضطراب بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ونقص السلع الأساسية قد تواجه مزيدًا من الانقطاعات».

> 300 ألف دولار كلفة إضافية باعتماد رأس الرجاء الصالح

> تزايد المخاوف من انقطاعات إضافية في السلع الاستهلاكية

فيما تتأثر آسيا بتأخر شحنات الأخشاب والآلات ولحم البقر المجمد والورق والحليب والأثاث والبيرة ولحم الخنزير المجمد ومركبات السيارات والشوكولاتة ومستحضرات التجميل.

البحث عن بدائل

وقال مارك ما، مالك شركة «سيباي» للشحن الدولي التي تنقل بضائع تباع على منصة «أمازون»، إن شركته لديها 20 إلى 30 حاوية على السفن في انتظار عبور القناة المسدودة. وأضاف: «إذا تأخرت الأزمة أسبوعاً، فسيكون الأمر مروعًا». إذ سترتفع أسعار الشحن وتتأخر المنتجات. وارتفعت أسعار ناقلات النفط المستأجرة فعلاً. سفن سويز ماكس، التي تنقل عادة مليون برميل عبر القناة، زادت تكاليفها حوالي 17000 دولار يوميًا، وإذا اضطرت المزيد من السفن للإبحار حول الطرف الجنوبي من أفريقيا، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار مع زيادة أوقات الرحلات.

وأصدرت شركة «أتش أم أم» في كوريا الجنوبية تعليمات لسفينة حاويات غادرت المملكة المتحدة يوم الاثنين بالتحول حول رأس الرجاء الصالح لتجنب الازدحام. كما أن ما لا يقل عن سبع سفن غاز طبيعي مسال لديها طرق معدلة بعيدة عن القناة.

ويؤدي انسداد القناة حاليًا إلى وقف حوالي مليوني برميل يوميًا من تدفقات النفط، وكذا ناقلات البضائع التي تشحن المنتجات من القمح إلى خام الحديد وغيرها. وقالت ريستاد إنرجي للأبحاث إن تعويم سفينة الحاويات الجانحة في قناة السويس، قد يرجئ تسليم نحو مليون طن من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا على مدى عشر سفن إذا استمر توقف الملاحة لأسبوعين.

وشرح كارلوس توريس دياز رئيس أسواق الغاز والكهرباء في ريستاد «حتى إذا تم فتح الطريق خلال أسبوع، هناك صف طويل من الشحنات ينتظر عبور القناة. العودة إلى التدفق الطبيعي سيستغرق بعض الوقت».

ويسبب توقف قناة السويس اضطرابا نجم عنه ارتفاع تكاليف الشحن لناقلات المنتجات البترولية إلى المثلين تقريبا هذا الأسبوع، ويتوقع محللون تأثيرا أكبر على الناقلات الأصغر والمنتجات البترولية، مثل صادرات النفتا وزيت الوقود من أوروبا إلى آسيا، إذا ظلت القناة متوقفة لأسابيع.

تأثير على النفط

وأكدت سري برافيكاراسو، المديرة المعنية بالنفط في آسيا لدى إفجي. إي، «نحو 20 في المائة من النفتا الآسيوية تُورد من البحر المتوسط أو البحر الأسود عبر قناة السويس» مضيفة أن إعادة توجيه مسار السفن حول رأس الرجاء الصالح قد يضيف نحو أسبوعين إلى زمن الرحلة وأكثر من 800 ألف طن من استهلاك الوقود للناقلات من فئة سويسماكس. والوقود أكبر مصدر تكلفة منفرد للسفينة، ويشكل ما يصل إلى 60 في المائة من تكاليف التشغيل.

وعلى النقيض، يفاقم التوقف الوضع السيئ لسوق زيت الغاز، أو الديزل، الآسيوية التي يعتريها الضعف بالفعل نظر لأن آسيا تصدر الوقود إلى أسواق في الغرب، مثل أوروبا، والذي يتدفق ما يزيد عن 60 في المائة منه عبر القناة المختفة في 2020 بحسب إف جي إي.

وتظهر بيانات ملاحية من رفينيتيف أن أكثر من 30 ناقلة نفط تنتظر في شمال وجنوب القناة للمرور عبرها منذ الثلاثاء. وقال محللون إن تأثير تأخيرات الشحن البحري على أسواق الطاقة سيخفف منه موسم يتسم بانخفاض الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.

صورة من الفضاء تظهر السفينة العملاقة تقطع مجرى القناة (Getty)

الاسواق تتوقع الاضطرابات

يؤكد خبراء الملاحة أن ما حصل للسفينة العملاقة لم يحدث من قبل في تاريخ القناة الممتد على مدى 150 عامًا. فيما تستعد دول كثيرة للتأثير الذي سيحدثه توقف الشحن المؤقت على سلاسل التوريد التي تعتمد على عمليات تسليم دقيقة للبضائع. وقال وزير النقل السنغافوري أونغ يي كونغ إن ميناء البلاد يجب أن يتوقع اضطرابات. أضاف: «في حالة حدوث ذلك، سيصبح سحب بعض المخزونات أمرًا ضروريًا». يمكن أن يؤدي تراكم السفن إلى إجهاد الموانئ الأوروبية والإمداد الدولي للحاويات، الذي يعاني بالفعل من جائحة فيروس كورونا، إذ كان من المقرر أن تمر 49 سفينة حاويات عبر القناة في الأيام السبعة التي تلي يوم الثلاثاء، عندما جنحت السفينة إيفر غيفن وأغلقت الممر المائي. وتنتظر في قناة السويس 3 شحنات من الغاز للعبور إلى البحر المتوسط، مبرمجة للتسليم في مطلع أبريل، كما يوجد ما لا يقل عن شحنتين في بحر العرب في الطريق إلى قناة السويس، وتوقفت ناقلة الغاز الطبيعي جولار تندرا التي قامت بالتحميل من محطة إدكو في مصر في 21 مارس. وعند الطرف الجنوبي للقناة تنتظر الناقلة رشيدة للعبور وعلى متنها شحنة من قطر.